مبارك ايت عدي، (2003) ***حملة أحمد المنصور الذهبي إلى بلاد السودان، مساهمة في إعادة الدراسة،*** الدكتوراه الوطنية، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

الكلمات المفتاح: بلاد السودان – الدولة السعدية – إمبراطورية سنغاي- الطوارق – البرابيش- الصحراء- بلاد ازواد- الذهب – العبيد-– غزو – فتح .

تعالج هذه الأطروحة حدثاً استثنائياً في علاقة المغرب مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، لازال يوجه إلى اليوم علاقات المغرب مع كثير من هذه الدول، ويتعلق الأمر بالحملة العسكرية التي شنها السلطان أحمد المنصور السعدي، الملقب بالذهبي، على بلاد السودان سنة 999هـ/ 1591م. فقد اهتمت بإعادة دراسة الكثير من الثوابت التي حبكت حول هذا الموضوع، والحيثيات المرتبطة به والظرفية التي أفرزته، وكذا انعكاساته على علاقة المغرب ودول السودان الغربي، وذلك اعتمادا على مادة مصدرية جديدة لم يصل إليها الباحثون الأوائل المهتمين بهذه الحملة، والتي بإمكانها خلخلة الكثير من الثوابت المرتبطة بهذا التدخل.

تم التركيز في هذه الدراسة على إشكالية أساسية تتمحور حول الأسباب التي حملت أحمد المنصور على اجتياز الصحراء والتدخل في بلاد السودان، والأوضاع العامة في هذا البلد قبل وصول الحملة إليه. فهل كان مزدهرا وتخرب تحت هول الحملة، كما شاع الأمر عند عدد من الدارسين؟ أم أنه كان يعاني أزمة شاملة، شجعت أحمد المنصور على الإسراع إلى السيطرة على هذه المنطقة؟ كما تناولت كذلك المبررات التي قدمها هذا السلطان لإقناع أهل الحل والعقد في المغرب وخارجه بمشروعية هذه المغامرة العسكرية، وأخيرا نتائجها على المغرب وبلاد السودان معا.

تفرعت هذه الأطروحة، التي تقع في 396 صفحة، إلى أربعة أبواب:

- سعى الباب الأول إلى استقراء الأوضاع العامة في بلاد السودان قبل الحملة، بما في ذلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية. وكان هاجسنا في ذلك هو البحث عن مكامن القوة والضعف به، لفهم العوامل المسؤولة عن سقوط أكبر إمبراطورية وجدها المغاربة في بلاد السودان وهي إمبراطورية سنغي.
- تطرق الباب الثاني للظرفية الاقتصادية المغربية التي خطط فيها السلطان أحمد المنصور لضم بلاد السودان، وكان الغرض من ذلك هو الجواب عن السؤال الآتي: هل أقدم هذا السلطان على ذلك رغبة في توسيع حدوده، بعد أن ضاقت حواصل خزائنه بما تراكم بها من غنائم وخراج بعد معركة وادي المخازن؟ أم أقدم على ذلك رغبة في فك أزمة اقتصادية حادة خنقت البلاد منذ مدة، فشلت الإمكانيات الداخلية في حلها؟
- تناول الباب الثالث مختلف المراحل التي مرت منها الحملة، بدءاً بإشكالية التسمية: (الفتح والغزو والاحتلال والاستيلاء والاقتحام والأخذ والتدخل والتغلب والحُرْكة والمحلة)، ثم وسائل النقل المعتمدة لحمل الجند والسلاح والعتاد والمواد الغذائية من المغرب إلى بلاد والسودان. ومختلف الأسلحة المستعملة في المواجهات العسكرية بين المغاربة وأهل السودان خلال المواجهات العسكرية.
- سعى الباب الرابع والأخير إلى تقييم نتائج الحملة، وانعكاساتها على بلاد السودان والمغرب معا، مثل التحولات التي أحدثها المغاربة في تلك البلاد في مختلف المجالات، السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية. وما وصل إلى المغرب من خيرات بلاد السودان، نتيجة الحملة، وانعكاسات هذه الغنائم على الاقتصاد المغربي.

انتهت هذه الأطروحة بعدة خلاصات منها: كون الذهب والعبيد اللذين ضخمت الكتابات التاريخية كمياتهما بالمغرب نتيجة هذه الحملة، لم توجد له أصداء داخل المغرب. الشيء الذي يفسر بعدة عوامل منها: فشل الجيش السعدي المرابط في بلاد السودان في الوصول إلى مناجم الذهب وأماكن

العبيد بسبب المقاومة الشرسة التي أبدتها القبائل والممالك السودانية ضده. وكذا إنفاق أحمد المنصور لعائدات هذه الحملة في مجالات غير منتجة، وفي مشاريع زائلة، مثل: بناء القصور واستمالة الشخصيات العلمية والسياسية وفي قمع القبائل. ولقد بلغت هذه النفقات ذروتها بعد وفاة هذا السلطان وتنازع أبنائه على الحكم، حيث أنفق هؤلاء كل ما جمعه والدهم من الأموال في الصراع حول الحكم.

كمال أقا (2009)، **محلاتية الفعل وضوابط تأليف المعاجم التعليمية ثنائية اللغة "مشروع معجم عربي/ أمازيغي نموذجا"** رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس.

الكلمات المفتاح: تعليم اللغة- معجم – محلاتية- فعل- مكمل- سمة تركيبية- سمة دلالية.

سعت الأطروحة إلى صياغة نموذج لمعجم تعليمي للأفعال ثنائي اللغة عربي أمازيغي وذلك بالاعتماد على المبادئ اللسانية المحددة للإطار اللساني محلاتية الفعل la valence du verbe كما صاغها الألماني إنغل Engel (1977) وما بعده.

وتقع الأطروحة في 535 صفحة تتوزع، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، على بابين:

باب نظري، خصص للإشارة إلى أهم الأفكار النظرية التي ينبني عليها معجم محلاتي ثنائي اللغة، وقد قسم إلى ثلاثة فصول، ركز الأول منها على تحديد المعايير والضوابط اللسانية والمنهجية المتبعة في تأليف المعاجم وتصنيفها، وعنى بما هو صالح منها في وضع تصور شامل للمشروع المعجمي الذي أعد في هذا البحث.

وتطرق الفصل الثاني، بإيجاز، إلى أهم المعاجم التركيبية وإطاراتها اللسانية. وخلص إلى أن محلاتية الفعل من بين الإطارات اللسانية الأنسب لتأليف المعاجم التعليمية خاصة الثنائية اللغة منها.

وعرض البحث في الفصل الثالث لبدايات المحلاتية، وأهم مدارسها ومبادئها التركيبية. وأخذ بما تقرر في منهج إنغل من علاقة الفعل بمكملاته المشتركة في الحدث، وميز في اللغة العربية واللغة الأمازيغية بين المكملات الإجبارية، وهي التي يقتضيها الفعل على وجه اللزوم، فإذا حذفت صارت الجملة غير مقبولة نحويا ودلاليا، وعناصر اختيارية لا يقتضيها الفعل على وجه اللزوم، بل على وجه الاختيار، فإذا حذفت تبقى الجملة صحيحة تركيبيا ودلاليا، وعناصر حرة لا يقتضيها الفعل لا على وجه اللزوم ولا على وجه الاختيار، بل تذكر في الجملة دون قيد.

باب تطبيقي، حاولنا فيه صياغة نموذج لمعجم تعليمي ثنائي اللغة عربي/ أمازيغي باستثمار أهم المبادئ النظرية التي حددها إنغل لمحلاتية الفعل.

وقد انطلقنا في تحديد المادة المعجمية للغة العربية، باعتبارها لغة انطلاق، من كتاب تعليمي هو *"الكتاب في تعلم العربية"* لمؤلفيه محمود البطل وعباس التونسي و كريستن بروستاد.

واعتمدنا في سبيل ضبط مقابلات اللغة الأمازيغية، باعتبارها لغة وصول، على متن لغوي جمعناه عند بعض متكلمي أيت ياف لمان في الجنوب الشرقي المغربي، وعلى بعض المعاجم الأمازيغية لبعض الفروع اللغوية، والكتب المدرسية الخاصة باللغة الأمازيغية.

وخصصت الخاتمة لإبراز الخلاصات والنتائج التي انتهى إليها البحث، من أهمها:

- إن المعاجم التعليمية، خاصة الثنائية اللغة، ليست في غنى عن تحديد السلوك التركيبي للمداخل المعجمية؛

- إن محلاتية الفعل باعتبارها إطارا لسانيا ذا طبيعية تركيبية ودلالية يمكن أن تكون منطلقا لتعليم اللغات الطبيعية وتعلّمها، وكذا منطلقا للتنميط والمقارنة بين اللغات الطبيعية؛

- إن أقصى ما يمكن أن تتطلبه الأفعال في اللغات الطبيعية هو ثلاثة مكملات؛

- إن عدد المكملات الخاصة بأفعال اللغة العربية ونوعها ليست هي نفسها دائما عدد المكملات ونوعها بالنسبة لمقابلها باللغة الأمازيغية.

- إن الأفعال في اللغة العربية ومقابلاتها في اللغة الأمازيغية لا تخضع دائما لنفس التحويلات الصرافية للدلالة على معنى من المعاني النحوية، فقد يخضع فعل في سياق ما لتقليص المحلاتية في اللغة العربية، ويخضع مقابله الأمازيغي في نفس السياق لتوسيع المحلاتية، والعكس بالعكس.